

كيف تُنتج مماثلات القوة الشرائية؟

في احتساب مماثلات القوة الشرائية، ينبغي تحديد بلد أساس، يكون مماثل القوة الشرائية له = 1، لتُقارن به البلدان الأخرى. فمثلاً، في احتساب المماثلات الإقليمية للمنطقة العربية، عُمان هي البلد الأساس. وعلى المستوى العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الأساس.

ومن خصائص مماثلات القوة الشرائية هي ثابتية البلد الأساس، ما يعني أن النتائج لا تتأثر باختيار البلد الأساس.

ومن خصائصها الأخرى التعدّي، الذي يعني أن مماثلات القوة الشرائية التي يُحصل عليها بالمقارنة المباشرة بين بلدين ينبغي أن تكون نفسها التي يُحصل عليها بالمقارنة غير المباشرة عبر بلد ثالث. ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي:

مماثل القوة الشرائية الفاريم $\frac{1}{100}$ مماثل القوة الشرائية الفاريم مماثل القوة الشرائية بالمرابع

وتؤدي هاتان الخاصيتان دوراً في اختيار منهجية احتساب مماثلات القوة الشرائية، وهذه تُحسب على مراحل، من أسفل التصنيف، أي من المستوى الأكثر تفصيلاً، إلى أعلى. بعبارة أخرى، تحسب المماثلات على مستوى السلع والخدمات المفردة، ثم لمجموعات البنود،

الإطار 8-1 ما هو الإطار المفاهيمي لبرنامج المقارنات الدولية؟

يتحدد الإطار المفاهيمي لإجراء مقارنة من مقارنات برنامج المقارنات الدولية بتعريف الناتج المحلي الإجمالي. وقد اعتمدت دورة 2017 من برنامج المقارنات الدولية التعريف المتفق عليه دولياً الذي قدمه نظام الحسابات القومية 2008 بوصفه إطاراً للتصنيف المشترك للإنفاق في برنامج المقارنات الدولية. وقد استخدمت دورتا 2005 و2011 السابقتان التعريف الذي قدمه نظام الحسابات القومية 1993.

ويعرّف نظام الحسابات القومية الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق على أنه مجموع النفقات على الاستهلاك النهائي، وتكوين رأس المال الإجمالي، وصافي الصادرات. والاستهلاك النهائي هو إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر المعيشية مفردة أو المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات الفردية أو الجماعية. وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والتغيُّرات في المحزونات والمقتنيات مخصوماً منها بيع الثمائن. وصافي الصادرات هو الفرق بين قيمة السلع والخدمات المصدَّرة وقيمة السلع والخدمات المستورّدة. وتستند مقارنات برنامج المقارنات الدولية إلى حد كبير إلى مماثلات القوة الشرائية المحتسبة باستخدام الأسعار التي تُجمع لمكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ولا تُجمع الأسعار للتغيُّرات في المخزونات أو لاقتناء أو بيع الثمائن أو صافي الصادرات، لأنها تُقلَّص باستخدام مماثلات القوة الشرائية المرجعية.

صعوداً إلى مجاميع الناتج المحلي الإجمالي المختلفة، وأخيراً إلى الناتج المحلى الإجمالي نفسه.

ما متطلبات بيانات برنامج المقارنات الدولية؟

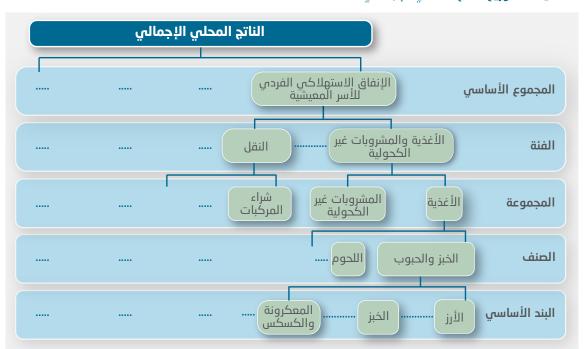
يتطلب احتساب مماثلات القوة الشرائية ومؤشرات مستويات الأسعار والمقاييس الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البيانات التالية:

- بيانات الأسعار: المطلوب هو أسعار قائمة شاملة من بنود استهلاك الأسر المعيشية، بالإضافة إلى مجموعة من المسوح الخاصة للمواد الاستهلاكية غير الأسرية. ويُجمع بعض الأسعار على أساس ربع سنوي، والبعض الآخر على أساس نصف سنوي، والبعض الآخر سنوياً. وتقارن الأسعار بين البلدان وتُحتسب نسب الأسعار لاحتساب المماثلات الإجمالية الأولية.
 - بيانات الإنفاق: المطلوب هو بيانات الإنفاق في الحسابات القومية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه نزولاً إلى 155 بنداً أساسياً

(الشكل 8-1). وهذه البيانات مطلوبة للسنة المرجعية لبرنامج المقارنات الدولية ولأي سنة تُعدّ فيها المماثلات. ويقدرها المحاسبون الوطنيون في البلدان المشاركة بمساعدة التقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق الذي يعده برنامج المقارنات الدولية. وتُستخدم بيانات الإنفاق لوزن المماثلات الإجمالية الأولية لغرض التجميع على مستوى أعلى. كما أنها تُستخدم لاحتساب الإنفاق الحقيقي ونصيب الفرد منه.

- أسعار الصرف في السوق: لا تدخل بيانات أسعار الصرف في احتساب مماثلات القوة الشرائية، لكنها تُستخدم لاحتساب مؤشرات مستويات الأسعار. وتُستخدم أسعار الصرف في السوق أيضاً في احتساب المقاييس الإسمية. وتقدم مكاتب الإحصاء الوطنية متوسط أسعار الصرف في السوق.
- البيانات السكانية: المطلوب هو بيانات سكانية لنصف السنة لاحتساب قياسات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه. وتقدم المكاتب الوطنية هذه البيانات إلى المكاتب الإقليمية.

الشكل 8-1 توزيع الناتج المحلى الإجمالي



• **البيانات الفوقية:** مطلوب أيضاً بيانات فوقية أخرى وبيانات ضمان الجودة.

بيانات الأسعار

تجمع البلدان المشاركة في برنامج المقارنات الدولية أسعاراً لمجموعة مختارة من السلع والخدمات التي تشكّل الإنفاق الاستهلاكي النهائي وتكوين رأس المال الإجمالي. وهناك أربعة مسوح رئيسية:

- مسح استهلاك الأسر المعيشية: يغطي هذا المسح أكبر حصة من الإنفاق، إذ تبلغ أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم اقتصادات البلدان. وهو يشمل مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية للاستهلاك الفردي. ويتضمن هذا المسح أيضاً مسحين إضافيين يُتعامل معهما على حدة بسبب الاحتياجات المختلفة من البيانات:
- يجمع مسح التعليم الخاص أسعار التعليم السنوية لمؤسسات التعليم الخاصة في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، وأيضاً أسعار خدمات تعليمية أخرى، كتعليم اللغة الأجنبية والدروس الخصوصية.
- يستلزم مسح السكن والبيانات ذات الصلة جمع أسعار الإيجار السنوية أو بيانات عن موجودات المساكن المتوفرة لخدمات الإسكان.
- مسح الاستهلاك الحكومي: يجمع هذا المسح بيانات إدارية أو من مسوح أخرى عن تعويضات موظفى القطاع العام فى مجموعة متنوعة من

- الخدمات الجماعية وخدمات الصحة العامة وخدمات التعليم العام. وتمثل هذه المجموعة من المهن الحكومية مستويات التعليم والمهارات المختلفة السائدة بين الموظفين العاملين في هذه القطاعات الحكومية الثلاثة.
- مسح الآلات والمعدات: يستند هذا المسح إلى قائمة من البنود الصناعية وبنود النقل والإلكترونيات، فيقدّم بذلك معلومات عن تكاليف الآلات والمعدات التي تُستخدم عادة في مجموعة متنوعة من الصناعات لإنتاج السلع والخدمات. وفي أحيان كثيرة تُجمع معاً البنود التي تحمل علامات تجارية وتلك غير المحددة بعلامات تجارية، وذلك لتغطية البنود العامة التي لها نفس خصائص تلك التي تحمل علامات تجارية.
- مسح البناء والهندسة المدنية: يستند هذا المسح إلى قائمة بالموارد السائدة لأعمال البناء. وهو يوفر معلومات عن تكاليف مواد البناء وأسعار استئجار المعدات وتكاليف اليد العاملة. كما يوفّر معلومات عن أمزجة الموارد والأرباح الإجمالية النموذجية والأتعاب المهنية.

ويشكّل المسحان الأخيران تكوين رأس المال الثابت الإجمالى.

بيانات الإنفاق

لأغراض برنامج المقارنات الدولية، يُطلب من البلدان أن تقدم تقديرات تفصيلية مصنّفة عن ناتجها المحلى

الإطار 8-2 ما هو البند الأساسى؟

يتضمن تصنيف برنامج المقارنات الدولية للإنفاق 155 بنداً أساسياً. والبند الأساسي هو أدنى مستوى تجميع في هيكل الإنفاق يمكن تقدير أوزان الإنفاق الصريحة له. وهو يتكون من مجموعة من البنود المتشابهة والتي يمكن أن تتضمن سلعاً أو خدمات. وتشمل بعض الأمثلة على البنود الأساسية الأرز والخبز والمنتجات الصيدلانية وخدمات الطعام. والبنود الأساسية مشتركة بين جميع المناطق، لكن المنتجات التي تندرج تحتها تُسعّرها البلدان المشاركة في كل منطقة ويحددها المكتب الإقليمي، ولذا فإنها تتفاوت حسب المنطقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشتمل كل بند أساسي على عدة بنود عالمية مشتركة بين المناطق جميعاً لضمان إمكانية المقارنة وإتاحة احتساب مماثلات القوة الشرائية العالمية. وهذا يعني أن بنداً أساسياً معيناً يمكن أن يتضمن بنوداً عالمية وبنوداً خاصة بالمنطقة.

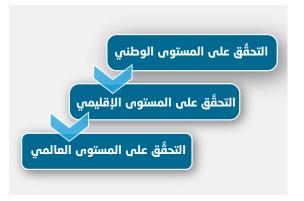
الإطار 8-3 ما هو التقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق

التقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق هو تقرير صممه برنامج المقارنات الدولية لمساعدة البلدان على على تقدير نفقات الناتج المحلي الإجمالي على أعلى مستوى من التفصيل، وبشكل أكثر تحديداً، على مستوى البنود الأساسية الـ 155. وفي الوقت نفسه، يقوم التقرير بأرشفة جميع البيانات والبيانات الفوقية وطرق التقدير المستخدمة.

الإجمالي السنوي بما يتماشى مع نظام الحسابات القومية 2008، وبالاقتران مع مكونات الإنفاق الملائمة المحددة في تصنيف الإنفاق الذي يعتمده البرنامج. وعلى أدنى مستوى من مستويات التصنيف، يُطلق على مكوّنات الإنفاق «البنود الأساسية» (الإطار 8-2). وهي اللبنات الأساسية لمقارنات البرنامج.

وتُستخدم النفقات على البنود الأساسية التي تقدمها البلدان المشاركة كأوزان ترجيحية لاحتساب مماثلات القوة الشرائية. وتدخل هذه الأوزان في احتساب هذه المماثلات بعد تقدير مماثلات القوة الشرائية الأولية وتُستخدم في تجميع المماثلات من

الشكل 8-3 ثلاثة مستويات للتحقُّق من صحة البيانات



مستوى البند الأساسي إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ويجري التجميع باحتساب متوسط المماثلات الأولية، أو المماثلات للبند الأساسي، باستخدام النفقات في الحساب القومي كأوزان لكل بند.

وييسر التقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق (الإطار 8-3) تفصيل الإنفاق على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمساعدة البلدان على تقدير النفقات المفصّلة. ويمكن استخدام خمسة نُهُج في عملية التقدير: التقدير المباشر، والاستقراء، وقيمة الاقتراض للفرد/الحجم، وهيكل الاقتراض، ورأي الخبراء (الشكل 8-2).

الشكل 2-8 النُهُج الخمسة لتقدير النفقات المفصّلة



كيف تُضمن جودة البيانات؟

لضمان بيانات دقيقة ذات جودة عالية، تجري عدة جولات من المراجعة والتحقُّق من الصحة في مراحل مختلفة خلال كل دورة من دورات البرنامج للأسعار كما للنفقات (الشكل 8-3).

- التحقُّق على المستوى الوطني أو التحقُّق داخل البلد: في هذه المرحلة، يقوم كل بلد بإجراء عمليات التحقُّق من صحة البيانات الخاصة به، سواء للأسعار أم للحسابات القومية.
- التحقُّق على المستوى الإقليمي أو فيما بين البلدان: بعد اكتمال المصادقة الوطنية، يقوم المكتب الإقليمي بعملية التحقُّق فيما بين البلدان. ثم تعالج مكاتب الإحصاء الوطنية النواشز أو الأخطاء. وتُكرّر هذه المرحلة حتى تصبح البيانات نظيفة وموثوقة وخالية من التناقضات أو النواشز غير المبررة.
 - التحقُّق على المستوى العالمي أو فيما بين المناطق: بعد التحقُّق على المستوى الإقليمي، تجري جولات تحقُّق عالمي من خلال مقارنات بين المناطق. وهذه العملية مشابهة لعملية التحقُّق على المستوى الإقليمي.

وتُجرى المراحل الثلاث للتحقُّق من بيانات الأسعار وبيانات الإنفاق. وفيما يلي ملخص لعملية التحقُّق لكل نوع من أنواع البيانات.

بيانات الأسعار: على المستوى الوطني، تستعرض البلدان بيانات الأسعار التي جُمّعت بدراسة مؤشرات مثل الانحراف المعياري ونسبة السعر الأدنى إلى الأقصى وعدم اتساق الأسعار وغير ذلك من مؤشرات النواشز لكل بند. وعندما تُحتسب مماثلات القوة الشرائية لسنوات وسيطة لم تتغير فيها القائمة الإقليمية عما كانت عليه في السنة المرجعية، يجري نوع إضافي من التحقُّق الوطني لإجراء مقارنة زمنية للأسعار بين السنوات المختلفة. وعلى المستوى الإقليمي، يجرى التحقُّق نفسه مع عمليات تحقُّق إضافية

لاتساق البيانات فيما بين بلدان المنطقة نفسها لتحديد أي تباين وتصحيحه. وتُظهر عملية التحقُّق الإقليمية نواشز البيانات الموجودة وتُبين ما إذا كانت البلدان تقوم بتسعير البنود الصحيحة وفقاً لأوصاف المنتجات المنظّمة. كما يتحقق المكتب الإقليمي من صحة البيانات بدراسة مماثلات القوة الشرائية، ونسباً مختلفة أخرى، باستخدام أدوات خاصة. وتجرى عملية التحقُّق ذاتها على المستوى العالمي، مع التحقُّق من الاتساق فيما بين جميع البلدان المشاركة في المناطق المختلفة. والفرق الرئيسي بين التحقُّق الإقليمي والتحقُّق العالمي هو أن الأخير يدرس الأسعار التي جُمعت للبنود المُدرجة في القائمة الأساسية العالمية فقط، مستثنياً البنود الخاصة بكل منطقة.

بيانات الإنفاق: في المرحلة الوطنية من التحقُّق من صحة بيانات الإنفاق، تقوم البلدان المشاركة ببعض عمليات التحقّق من البيانات الأساسية، مثل اكتمال البيانات وقابليتها للجمع وما إذا كانت قيم البيانات الإيجابية والسلبية ذات انطباق. وتضمن عمليات التحقُّق الإضافية التقدير الصحيح لبعض مكونات الناتج المحلى الإجمالي مثل إنفاق المؤسسات غير الربحية التى تخدم الأسر المعيشية وتوزيعها، وخدمات الوساطة المالية التى تُقاس بشكل غير مباشر، وصافى المشتريات من الخارج، وتوزيع النفقات على البنود الأساسية للآلات والمعدات، وغيرها. وحال اكتمال التحقُّق الوطني، يُجري المكتب الإقليمي جولات تحقُّق ِ إقليمية على بيانات الإنفاق للتحقُّق من سلامة البيانات وموثوقيتها. ويجري التحقُّق من اتساق البيانات فيما بين البلدان أثناء عملية التحقُّق الإقليمية بدراسة اقتصادات البلدان المتشابهة. وعلاوة على ذلك، يتطلب التحقُّق الإقليمي أن تقوم البلدان أيضاً باستعراض حصص البنود الأساسية من الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد من الإنفاق استناداً إلى مقارنات داخل البلدان وفيما بينها. فمثلاً، في المنطقة العربية يقسم المكتب الإقليمى البلدان المشاركة إلى مجموعتين من البلدان للتحقّق من صحة بيانات الإنفاق، وهما مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي

ومجموعة البلدان غير الخليجية، استناداً إلى أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية في أنماط الاستهلاك ضمن كل مجموعة.

وتُكرّر مراحل التحقُّق من الصحة عدة مرات إلى أن تعتبر البيانات موثوقة وأنه يمكن وضع الصيغة النهائية للنتائج. وتكرار عملية التحقُّق ضروري لأن أي تغيير في البيانات، سواء في الأسعار أم في الحسابات القومية، لأي بلد، يؤدي إلى تغيير في مماثلات القوة الشرائية لجميع البلدان. ولهذا السبب، بعد كل مراجعة وتحديث للبيانات الوطنية، تُحتسب النتائج الجديدة ويُتحقق منها عبر جولة تحقُق جديدة، إذ قد تكشف البيانات المحدّثة عن أخطاء لم تُلاحظ من قبل.

منهجية احتساب مماثلات القوة الشرائية المبسّطة

لا يبدأ احتساب مماثلات القوة الشرائية إلا بعد الانتهاء من الاحتساب والتحقُّق لمتوسط الأسعار السنوية لكل بند مُسعّر لكل بلد على المستوى الوطني من جهة وتوزيع الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه المقدّرة على مستويات البنود الأساسية الـ 155 من جهة أخرى. وعندها فقط يمكن للمكتب الإقليمي البدء في احتساب تقديرات المماثلات الإقليمية، وبعد ذلك يمكن أن يبدأ احتساب المماثلات عالمياً.

اختيار منهجية احتساب مماثلات القوة الشرائية

لدى إجراء مقارنة ثنائية بين بلدين، يمكن احتساب مماثلات القوة الشرائية للبنود الأساسية مباشرة بأخذ

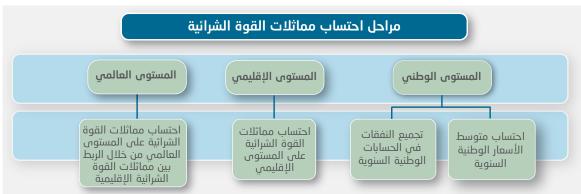
المتوسطات الهندسية لنسب الأسعار بينهما للبنود الواردة ضمن كل بند أساسي. وبما أن برنامج المقارنات الدولية برنامج مقارنات متعددة الأطراف، يمكن أيضاً احتساب المماثلات بين بلدين بشكل غير مباشر عبر بلد ثالث، على النحو التالي:

مماثل القوة الشرائية جيم/ألف × مماثل القوة الشرائية باء/جيم = مماثل القوة الشرائية باء/ألف

وتتحقّق مقارنة متعددة الأطراف باستخدام كلِّ من مماثلات القوة الشرائية المباشرة ومماثلات القوة الشرائية غير المباشرة، ما يعنى أن المماثلات بين أي بلدين تتأثر بالمماثلات بينهما وبين بلدان أخرى داخلة في المقارنة. ولذا، فإن أي تغيير في البلدان التى تشكَّل المنطقة في مقارنة معينة سيؤدي إلى تغيير في المماثلات لجميع البلدان في تلك المقارنة. ويمكن استخدام عدة أساليب في احتساب المماثلات المتعددة الأطراف. ويستند اختيار الأسلوب إلى خاصيتين من خصائص مماثلات القوة الشرائية، هما: التعدّى وثابتية البلد الأساس. وكما ذُكر سابقاً، تكون المماثلات مُتعدِّية إذا كانت هي نفسها بين بلدين سواء احتُسبت بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتسم المماثلات بثابتية البلد الأساس إذا كانت هي نفسها بين بلدين بغض النظر عن البلد الأساس الذي اختير. وهناك خاصية أخرى في احتساب المماثلات هي أن البلدان جميعاً تعامَل على قدم المساواة بغض النظر عن أحجام ناتجها المحلى الإجمالي.

وتُستخدم أوزان إنفاق البنود الأساسية لترجيح مماثلات القوة الشرائية للبنود الأساسية في احتساب

الشكل 8-4 مراحل احتساب مماثلات القوة الشرائية



مماثلات القوة الشرائية الإجمالية الأعلى. وفي هذا الاحتساب، تُرجح المماثلات أولاً بأوزان البلد ألف باحتساب الرقم القياسي للأسعار على طريقة لاسبيريس، أي Laspeyres index، ثم ترجّح باستخدام أوزان البلد باء باحتساب الرقم القياسي للأسعار على طريقة باش، أي Paasche index. ويوفر كل من هذين الرقمين القياسيين متوسطاً مرجحاً لمماثل القوة الشرائية بين ألف وباء. وبعد ذلك يؤخذ الوسط الهندسي لمماثلي القوة الشرائية الإثنين لكل زوج من البلدان في المقارنة، ما يُنتج الرقم القياسي على طريقة فيشر، أي Fisher index. ومماثلات القوة الشرائية المتعددة الأطراف هي المتوسط الهندسي لرقمي فيشر القياسيين للأسعار المباشر وغير المباشر.

أما قابلية الجمع، التي تحدث عندما يُعادل مجموع النفقات الحقيقية للبنود الأساسية التي تُشكّل إجمالياً معيناً يساوي النفقات الحقيقية استناداً إلى مماثلات القوة الشرائية لذلك الإجمالي، فلا تتأتى لدى الاحتساب بهذه الطريقة. أما نقيصة الأساليب المتسمة بقابلية الجمع فهو أنها تخضع لتأثير جيرشينكرون بقابلية الجمع فهو أنها تخضع لتأثير جيرشينكرون البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل لأنها تعطي وزناً أكبر لأسعار البلدان الكبيرة الأكثر تقدماً، ما يجعل النفقات الحقيقية للبلدان الفقيرة تبدو أكبر ويقربها من النفقات الحقيقية للبلدان الغنية. ولهذا السبب، تُفضّل الأساليب التى لا تتسم بقابلية الجمع.

وهناك مفهوم آخر يحدّد اختيار الأسلوب هو مفهوم الثابتية، ويعني أن الحجم النسبي، أو نسبة النفقات الحقيقية، بين أي زوج من اقتصادات البلدان في منطقة معينة يظل ثابتاً على حاله بعد جمع النتائج الإقليمية في مجموعة من النتائج العالمية تتضمن اقتصادات البلدان جميعاً.

ويتضمن هذا التقرير نظرة عامة موجزة على المنهجية التي تتبعها المنطقة العربية لاحتساب مماثلات القوة الشرائية الإقليمية. فبعد احتساب المماثلات على المستوى الإقليمي، يجري عمل واسع النطاق على المستوى العالمي لربط المماثلات الإقليمية مع احتساب المماثلات العالمية (الشكل 8-4). ولا يتطرق هذا التقرير إلى احتساب المماثلات العالمية سوى بتقديم نظرة عامة عليها.

على المستوى الإقليمي تُحتسب مماثلات القوة الشرائية على مرحلتين:

- احتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى الإجمالي الابتدائي؛
 - تجميع مماثلات القوة الشرائية.
 - احتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى الإقليمى

احتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى الإجمالي الأولى

يقوم المكتب الإقليمي في الإسكوا باحتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى الأولي لاحتساب المماثلات للبنود الأساسية. والمجاميع الأولية هي أدنى مستوى تجميع تتوفر له بيانات النفقات، ويأتي أسفل هذا المستوى مستوى البنود، ولا تقدّر النفقات على ذلك المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقوم البلدان جميعها بتسعير جميع البنود تحت كل بند أساسي. لذا، لا يستخدم احتساب المماثلات للمجاميع الأولية أوزان الإنفاق، ولكن بالنسبة لاستهاك الأسر المعيشية، تُرجِّح المماثلات عند هذا المستوى بأهمية كل بند كما تحددها المكاتب الوطنية. من ثم، لا يستخدم احتساب المماثلات الأولية سوى بيانات الأسعار والأهمية ويحتسب المماثلات لكل بند أساسى.

وينبغي أن تتوفر للصيغة المستخدَمة في هذه المرحلة خاصيتي التعدّي وثابتية البلد الأساس. والطريقة التي أوصى بها الفريق الاستشاري التقني لبرنامج المقارنات الدولية واستخدمها منذ بداية البرنامج هي الانحدار الصوري للمُنتج الوطني CPD regression. وتحتسب هذه الطريقة الأرقام القياسية الإجمالية الأولية في الوقت الذي تتناول فيه الثغرات القائمة في بيانات الأسعار الناجمة عن فقدان أسعار بعض البنود في بعض البلدان. وتستتبع هذه الطريقة انحدار اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الأسعار المبلّغ عنه مقابل المتغيرات الصورية للبلد والمنتج.

تستخدم الإسكوا طريقة الانحدار الصوري المرجّح لاحتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى الأولى

للمنطقة العربية. وبما أن البنود التي تندرج ضمن بند أساسي ليست جميعها متساوية الأهمية أو تمثيلية في كل بلد، تحدد المكاتب الوطنية ما إذا كان كل بند في قائمة المنتجات الإقليمية لاستهاك الأسر المعيشية مهماً، بمعنى أن لديه حصة إنفاق كبيرة نسبياً أو أصغر نسبياً في البلد. وفي طريقة الانحدار الصوري المرجّح، تُسند للبنود التي يحددها كل بلد على أنها هامة أوزان أعلى من البنود الأقل أهمية. ففي طريقة الانحدار الصوري الاعتيادية، يُسند للبنود جميعها التي تشكّل البند الأساسي الوزن نفسه ويساوي 1، أما في طريقة الانحدار الصوري المرجّح فيُسند للبنود الهامة وزن يساوي 3، بينما يسند للبنود الأقل أهمية وزن يساوي 1.

ولن يكون للبنود الأساسية الـ 155 جميعها بنود مُسعّرة تحتها. ولذا تُستخدم مماثلات قوة شرائية مرجعية للبنود الأساسية التي تتوفر لها بيانات إنفاق ولكن لا تتوفر لها بيانات أسعار. وهناك نوعان مختلفان من مماثلات القوة الشرائية المرجعية، هما تلك القائمة على الأسعار وتلك القائمة على أسعار الصرف. وعموماً، يستند معظم المماثلات المرجعية إلى مماثلات لبنود أساسية أخرى، بمعنى أن المماثلات المرجعية لبند أساسي معين تكون مساوية لمماثلات بنود أساسية أخرى توجد لها أسعار بنود أو تحتسب من هذه المماثلات الأخيرة. ويمكن أن تؤخذ المماثلات المرجعية من بند أساسي محدّد أو من أكثر من بند أساسي واحد بأخذ متوسط محدّد أو من أكثر من بند أساسي واحد بأخذ متوسط على أنها مماثلات مرجعية محددة.

وفي حالات أخرى، تكون مماثلات القوة الشرائية المرجعية هي المماثلات لمجموعة كبيرة من البنود الأساسية، مثل جميع البنود الأساسية تحت تكوين رأس المال الإجمالي التي جُمعت لها أسعار. في هذه الحالة، الغرض هو ضمان ألا يغير استخدام المماثلات المرجعية المماثلات لتلك المجموعة الأكبر. ويشار إلى المماثلات المرجعية هذه على أنها مماثلات محايدة، لأن القصد هو ألاّ يكون لها أثر على المماثلات للمجموعة الأكبر من البنود الأساسية. أما صافي المشتريات من الخارج، والمقتنيات مخصوماً منها بيع الثمائن، وصادرات السلع والخدمات، فهي البنود الأساسية الأربعة التي تُستخدم لها مماثلات مرجعية الأساسية الأربعة التي تُستخدم لها مماثلات مرجعية

قائمة على أسعار الصرف. وترد القائمة الكاملة لمماثلات القوة الشرائية المرجعية في المرفق الثاني بهذا التقرير.

تجميع مماثلات القوة الشرائية على مستويات أعلى

حال تقدير مماثلات القوة الشرائية الأولية، تكون الخطوة التالية التجميع للحصول على المماثلات الإقليمية فوق المستوى الأولي، وهو ما يقوم به المكتب الإقليمي أيضاً. ويجري التجميع باحتساب متوسط المماثلات الأولية واستخدام نفقات الحساب القومي كأوزان لكل بند أساسي. فمثلاً، يحتسب المماثل لفئة «الأسماك والمأكولات البحرية» باحتساب متوسط المماثلات للبندين الأساسيين اللذين يقابلان هذه الفئة وهما «الأسماك والمأكولات البحرية الطازجة أو المبردة أو المجمّدة» و«الأسماك والمأكولات البحرية المحفوظة أو المصنعة». ويجري التجميع بشكل منفصل لكل مستوى بدءاً من الأصناف إلى المجموعات ثم إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

وتستخدم طريقة GEKS لاحتساب متوسط المماثلات من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا. وهذه الطريقة لا تتسم بخاصية قابلية الجمع، بمعنى أن حاصل جمع مجاميع الإنفاق الحقيقى المحوّلة باستخدام مماثلات القوة الشرائية الإجمالية لن يساوي الإنفاق الحقيقي على مستويات أعلى عندما تحوّل هذه المستويات الأعلى باستخدام المماثلات الخاصة بها. فمثلاً، حاصل جمع النفقات الحقيقية للمجاميع الأساسية المحوّلة عن طريق مماثلات القوة الشرائية على المستويات الإجمالية لن يساوي مجموع إنفاق الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لدى تحويله عن طريق مماثلات القوة الشرائية على مستوى الناتج المحلى الإجمالي. وليس هذا هو حال النفقات الإسمية، التى عندما تُجمع بعد تحويلها باستخدام أسعار الصرف تظل مساوية لما على مستوى التجميع الأعلى، وذلك أساساً لأن أسعار الصرف لا تختلف بين المجاميع، على العكس من مماثلات القوة الشرائية التي تختلف لكل مستوى من مستويات التجميع.

ويجري احتساب مماثلات القوة الشرائية بطريقة GEKS في خطوتين. الخطوة الأولى هي تجميع المماثلات للبنود الأساسية باستخدام هياكل إنفاق الحسابات القومية للبلد للحصول على المماثلات الثنائية لكل زوج من البلدان. وعادة تستخدم المماثلات من نوع Fisher، وهي متوسطات هندسية للمماثلات من نوع Paasche. وتتضمن الخطوة الثانية احتساب متوسط المماثلات من نوع Fisher للوصول إلى القيم النهائية للمماثلات من نوع GEKS. ويجري الاحتساب بطريقة GEKS بشكل منفصل لكل مستوى تجميع ولكل فئة ضمن مستوى تجميع معين.

اعتبارات خاصة في احتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى الإقليمي

يُعتبر بعض المجاميع ممتنعاً على المقارنة بسبب الاختلافات الخاصة بكل بلد التي لا يمكن أن تُلتقط بالكامل في الأسعار. وأحد هذه المجاميع هو التعويضات الحكومية، التي لا تمكن مقارنتها بسهولة عبر البلدان بسبب الاختلافات في إنتاجية العمل. وبما أن المواصفات التفصيلية تؤخذ بالحسبان عندما تقوم المكاتب الوطنية بتجميع بيانات التعويضات الحكومية، ترجع الاختلافات في إنتاجية العمل في معظمها إلى الاختلافات الوطنية في توفّر رأس المال لكل عامل، كتوفر آلات مثل الحواسيب. ويتطلب ضمان أن تكون تقديرات النفقات الحقيقية مقابل الخدمات الحكومية موثوقة وقابلة للمقارنة إجراء تعديل يأخذ الإنتاجية بالاعتبار. وتحتسب معاملات تعديل الإنتاجية باستخدام تقديرات العمالة-رأس المال على نطاق الاقتصاد بأكمله لكل بلد من نتائج المقارنة الإقليمية وجداول Penn العالمية. ويبين تعديل الإنتاجية مقدار إنتاجية العمل في بلد ما لو كان

الشكل 8-5 نهجان لمماثلات القوة الشرائية للإسكان

البيانات المتوفرة	النهج
إيجارات المساكن بأنواعها المختلفة على المستوى الوطني	نّهج السعر
بيانات أحجام المساكن عن أعداد المساكن بأنواعها المختلفة في المناطق المختلفة وذات التجهيزات المختلفة	نَهج الحجم

هذا البلد يملك مستوى رأس المال نفسه الذي لدى البلد الأساس. ولذا، تعدّل مماثلات القوة الشرائية الإقليمية للنفقات الحكومية في المنطقة العربية، وبالتالي النفقات الحكومية الحقيقية، وفقاً للاختلافات في الإنتاجية لجعلها موثوقة وقابلة للمقارنة.

وبما أن السودان ومصر والمغرب شاركت في دورة 2017 من برنامج المقارنات الدولية في كل من المنطقتين العربية والأفريقية، تطلبت هذه البلدان اهتماماً خاصاً. فاستدعت مشاركتها المزدوجة التنسيق بين الإسكوا وبنك التنمية الأفريقي. وكان ذلك بالغ الأهمية لضمان الاتساق في بيانات الأسعار التي تقدمها مكاتب الإحصاء الوطنية في هذه البلدان إلى المكتبين الإقليميين لبرنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق بالبنود المشتركة، كما في بيانات الإنفاق وبيانات أسعار الصرف والبيانات السكانية والبيانات الفوقية.

احتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى العالمي

الربط القياسى بين مماثلات القوة الشرائية العالمية

لاحتساب مماثلات القوة الشرائية العالمية ومقاييس نسب الأسعار والأحجام يقوم المكتب العالمي في البنك الدولي بإجراء ربط عالمي للمماثلات الإقليمية. وتتكون المرحلة الأولى من الربط على مستوى البند الأساسي، الذي يتضمن احتساب معاملات الربط فيما بين الأقاليم استناداً إلى أسعار البنود من القائمة الأساسية العالمية واحتساب مماثلات القوة الشرائية العالمية. ويحافظ ذلك على مماثلات القوة الشرائية العالمية. ويحافظ ذلك على للتجميع، مع إعادة توزيع الأحجام الإقليمية وفقاً لحصص أحجام اقتصادات بلدان المنطقة. ويلي هذه المرحلة الربط على المستوى الإجمالي للحصول على مماثلات القوة الشرائية العالمية على المستويات الإجمالية وصولاً إلى الناتج المحلى الإجمالي.

اعتبارات خاصة متعلقة بالربط

يناقش هذا القسم نُهُج الربط غير القياسية على المستوى العالمي فيما يتعلق بالإسكان والتعويضات الحكومية، ومشاركة البلدان غير القياسية، وبخاصة المشاركة المزدوجة لبلدان في كل من المنطقتين العربية والأفريقية.

تجمع البلدان بيانات عن إيجارات المساكن وأحجام المساكن وتقدر نفقات الإسكان للإيجارات الفعلية والمُسندة. وقد احتسبت المنطقة العربية ومنطقتان أخريان مماثلات القوة الشرائية للإسكان باستخدام النَهج القائم على الإيجار، بينما طبّقت مناطق أخرى نَهج الحجم (نَهج الكمية) أو مزيجاً من النهجين. ثم مضى المكتب العالمي بعملية الربط لمماثلات القوة الشرائية للإسكان. وفيما يتعلق بالتعويضات الحكومية، ورغم أن المكاتب الإقليمية لم تُجرِ جميعها تعديلات على الإنتاجية، أُجريت في المقارنة العالمية هذه التعديلات على المناطق جميعها للحفاظ على الاتساق.

وقد أُوليت على المستوى العالمي اعتبارات خاصة فيما يتعلق بالبلدان التي شاركت في المنطقتين العربية والأفريقية معاً. فلاحتساب مجموعة واحدة من مماثلات القوة الشرائية العالمية للسودان ومصر والمغرب، احتسب المكتب العالمي المتوسطان الهندسيان لزوج المماثلات العالمية لكل منها. وأُوليت اعتبارات خاصة أخرى على الصعيد العالمي لاقتصادات البلدان المفردة التي لا تشارك في البرنامج كجزء من منطقة. وبالإضافة إلى ذلك، احتسبت على الصعيد العالمي المماثلات للبلدان غير المشاركة باستخدام الإسناد. فمثلاً، في دورة 2017 من برنامج المقارنات الدولية، استُخدمت طريقة الانحدار لإسناد مماثلات إلى البلدان غير المشاركة مثل الصومال ولبنان وليبيا وغيرها.

محدوديات استخدام مماثلات القوة الشرائية

مماثلات القوة الشرائية تقديرات إحصائية. وهي، كمثلها من الإحصاءات، عُرضةً لأخطاءٍ تتعلق بأخذ العينات والقياس والتصنيف. ولذا، يجب أن يُتعامل معها على أنها تقارب القيم

الحقيقية. ونظراً لتعقيد العملية التي تُستخدم لجمع البيانات اللازمة لها ولاحتسابها، لا يمكن تقدير هوامش الأخطاء لها. ولذا، ينبغي ألا تُعتبر ذات شأن الفروق الصغيرة في القيم المقدرة للبلدان المختلفة.

وينبغي ألا تُستخدم مماثلات القوة الشرائية كمؤشرات على ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة عن مستواها الحقيقي. فهي لا تفيد بشيء عما «ينبغي أن تكون عليه» أسعار الصرف في السوق. وفي الواقع، يتوقع أن يكون لدى البلدان المنخفضة الدخل مؤشرات مستويات أسعار منخفضة للسلع غير القابلة للتداول، ما يؤدي عموماً إلى انخفاض مؤشر مستوى الأسعار على مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ولا تعكس مماثلات القوة الشرائية الطلب على العملات كوسيلة للتبادل أو الاستثمار المُضارب أو الاحتياطيات الرسمية. وينبغي أيضاً ألا تُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقارنات الدولية لتدفقات مثل تحويلات المهاجرين أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو واردات وصادرات السلع والخدمات، إذ يجب بدلاً من ذلك استخدام أسعار الصرف في السوق.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بترتيب البلدان على أساس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الأخطاء في أخذ العينات وغير ذلك من الأخطاء الإحصائية يمكن أن تقع في احتساب مماثلات القوة الشرائية. ولذا، لا ينبغي أن تعتبر ذات شأن الفروق في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي التي تقل عن 5 في المائة.